الدقم Duqm
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman
سلطنة عمان

الاستثمار في الدقم

صدر عن دائرة الاعلام
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الطبعة الأولى - مارس ٢٠١٥م

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

مرحبا بكم في الدقم

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله الذي هيّأ لسلطنة عمان القيادةَ الحكيمة التي تستشرف المستقبل ببصيرةٍ ثاقبة وتقود مسيرتَنا الوطنية نحو التطور لما فيه خير ورفعة الوطن والمواطن في كافة أرجاء البلاد.

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مشروعا وطنيا واستراتيجيا حيويا يهدف إلى تحقيق معدلات نمو صحية ومستدامة للاقتصاد الكلي، وتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام والغاز، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توفير المزيد من فرص العمل أمام المواطنين، وتنمية محافظة الوسطى ضمن جهود السلطنة لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المحافظات.

وانطلاقا من هذه الأهداف عملت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على توفير البيئة المحفّزة للاستثمار في المنطقة سواء من حيث التشريعات المنظمة للاستثمار أو المزايا والحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، وقد أسهمت الجهود التي بذلتها الهيئة في تنويع الاستثمارات الموجودة في المنطقة بين استثمارات محلية وأخرى أجنبية.

ومن خلال هذا الإصدار فإننا ندعو جميع المستثمرين إلى التعرّف على المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإجراءات الاستثمار فيها والفرص الاستثمارية المتوفرة بها وما تقدمه المنطقة من تسهيلات ومزايا وحوافز تمكنها من أن تكون مركزا جديدا للتنوع الاقتصادي في السلطنة.

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

تقع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الشريط الساحلي لبحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وتبعد عن محافظة مسقط حوالي (٥٥٠) كيلومترا، وقد أُنشئت ضمن جهود السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط.

تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة حوالي (١٧٤٥) كيلومترا مربعا مما يؤهلها لإنشاء وتطوير مشروعات ضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظرا لهذه المساحة الشاسعة فقد تم اعتماد مخطط رئيسي للتطوير الحالي يقدر بحوالي (٨٠٠) كيلومتر مربع فيما تم تخصيص المساحة المتبقية للتوسعات المستقبلية.

وقد تم تقسيم المخطط الرئيسي إلى عدة مناطق متنوعة تتضمن: ميناء الدقم والحوض الجاف، ومنطقة مصفاة النفط والصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، وميناء الصيد ومجمّع الصناعات السمكية، ومطار الدقم، ومنطقة الخدمات اللوجستية، والمنطقة السياحية، بالإضافة إلى مناطق للصناعات المتوسطة، والخفيفة، والأعمال التجارية، والخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والأحياء السكنية.

وهذا التنوع يجعل المنطقة تتميز بقدرتها على مواكبة طموحات المستثمرين من

خلال المزج الفريد بين المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية والاجتماعية وهو ما يؤهلها لتكون نموذجا للمدن الاقتصادية المتكاملة التي توفر ما يتطلع إليه المقيمون فيها من خدمات متنوعة بدل أن تكون مجرد منطقة تعج بالصناعات الثقيلة.

وتكتسب المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أهميتها أيضا من موقعها الاستراتيجي على بحر العرب وخارج منطقة الخليج الأمر الذي يؤهلها لتكون بوابة إمداد لوجستي لدول الخليج العربية وإحدى حلقات تحقيق التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون خاصة بعد تشغيل قطار الخليج الذي يربط مختلف المدن والموانئ الخليجية، كما تتميز المنطقة كذلك بقربها من الأسواق الاستهلاكية الكبرى في آسيا.

هيئة المنطقة الاقتصادية

تأسست هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، وهي هيئة حكومية تتبع مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، وتهدف الهيئة إلى الإشراف على تنفيذ مشروع تطوير ولاية الدقم وإدارة المنطقة وتنميتها وتطويرها بمراعاة نظام المنطقة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وقد أعطيت الهيئة حقَّ تقرير الانتفاع على الأراضي المملوكة للدولة في المنطقة، كما أُعطيت حق تأسيس الشركات والمساهمة فيها بغرض تطوير المنطقة أو إدارة أو تنمية أو تطوير قطاعاتها الأساسية، وقد استُثنيت الهيئة من الخضوع لقانون المناقصات بهدف تسريع إجراءات طرح المشروعات وتحليل المناقصات تمهيدا لإسنادها.

وتعتبر الهيئة مسؤولة عن إنشاء وإدارة نظام المحطة الواحدة، كما مُنِحت اختصاصات بعض الوزارات داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وينظِّم عمل الهيئة ثلاثة مراسيم

سلطانية سامية هي: المرسوم السلطاني رقم (١١٩/ ٢٠١١) بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، والمرسوم السلطاني رقم (٧٩/ ٢٠١٣) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣م، والمرسوم السلطاني رقم (٤٤/ ٢٠١٤) برفع صفة المنفعة العامة عن بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر في ١٩ أغسطس ٢٠١٤م.

وقد عملت الهيئة منذ تأسيسها على سنّ التشريعات والاجراءات التي توفر البيئة الاستثمارية المشجعة والمستقطبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، كما نظمت عددا من الندوات والحملات الترويجية داخل السلطنة وخارجها بهدف التعريف بالمنطقة من جهة واستقطاب الاستثمارات من جهة أخرى، وقد قامت الهيئة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بتوقيع العديد من اتفاقيات الانتفاع والتطوير التي تهدف إلى إتاحة المجال للشركات والمستثمرين المحليين والأجانب لإقامة المشاريع التي تحتاج إليها المنطقة في مختلف القطاعات.

اختصاصات وصلاحيات الهيئة داخل حدود المنطقة:

منح المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٧٩) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الهيئةَ العديدَ من الاختصاصات والصلاحيات التي نوجزها فيما يلي:

- اختصاصات الأمانة العامة للسجل التجاري في تطبيق قانون السجل التجاري فيما يتعلق بتسجيل المشروعات.
- اختصاصات وزارة التجارة والصناعة في تطبيق قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بالقيد في السجل الصناعي ومنح التراخيص للمشاريع الصناعية.
- اختصاصات الهيئة العامة للتعدين في تطبيق قانون التعدين.
- تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث وحماية مصادر مياه الشرب، واختصاصات وزارة البيئة والشؤون المناخية فيما يتعلق بإصدار التصاريح البيئية للمشروعات.
- اختصاصات وزارة السياحة في تطبيق قانون السياحة فيما يتعلق بإصدار التراخيص اللازمة للمشروعات السياحية.
- اختصاصات الجهة المختصة في تطبيق قانون سلامة الغذاء.
- اختصاص وزير القوى العاملة في تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بتحديد رسوم استقدام القوى العاملة الأجنبية وتحديد نسبة التعمين في المشروعات.

مزايا الاستثمار في المنطقة

هناك العديد من مزايا الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الموقع الجغرافي على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من الأسواق الاستهلاكية في آسيا.
- المساحة الشاسعة للمنطقة والتي تصل إلى حوالي (١٧٤٥) كيلومترا مربعا.
- تنوع مجالات الاستثمار في المنطقة بين صناعية وتجارية وسياحية وسكنية وخدمات لوجستية.
- تقديم مختلف الخدمات للمستثمرين من خلال المحطة الواحدة التي تعتبر بوابة الاستثمار في الدقم.
- الاستقرار السياسي الذي تتمتع به السلطنة والعلاقات التجارية والسياسية المتميزة التي تربط السلطنة بمختلف دول العالم.
- المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين بالمنطقة.

الفرص الاستثمارية

تتنوع الفرص الاستثمارية في المنطقة بتنوع المناطق التي يتألف منها المخطط الشامل، فهناك فرص استثمارية في قطاع الصناعات الثقيلة واستغلال الخامات الموجودة في المنطقة في التصنيع، وفرص أخرى في قطاعات السياحة، والثروة السمكية، والنقل، والتجارة، والخدمات اللوجستية، وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم توفير الأراضي المناسبة لكل نوع من الاستثمار.

ويمكن تلخيص الفرص الاستثمارية فيما يلي:

- قطاع المصافي وتخزين وتكرير النفط والصناعات البتروكيماوية.
- الصناعات المتوسطة والخفيفة.
- قطاع النقل والخدمات اللوجستية.
- الاستثمار السياحي وإنشاء الفنادق والمنتجعات السياحية.
- تقديم الخدمات الصحية والعلاجية وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية.
- إنشاء المدارس الخاصة والمعاهد التدريبية والكليات الجامعية.
- إنشاء الأسواق والمجمعات التجارية.
- إنشاء المرافق الرياضية.
- الاستثمار في قطاع التعدين.
- الصناعات السمكية.
- التطوير العقاري.

- سهولة ربط المنطقة بالأسواق المحلية والخليجية والعالمية سواء من خلال ميناء الدقم أو قطار الخليج أو مطار الدقم أو شبكة خطوط النقل البرية التي تربط الدقم بمختلف محافظات السلطنة ومن ثم إلى دول مجلس التعاون الأخرى.
- إنشاء دائرة للعمل بالمنطقة تختص بإصدار التراخيص اللازمة للقوى العاملة الأجنبية وفق إجراءات تتسم بالسرعة والكفاءة بحيث لا تتجاوز المدة اللازمة لإصدار هذه التراخيص خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.
- إنشاء نظام للإدارة الجمركية بالمنطقة يكفل إجراء التفتيش الجمركي بسرعة وفاعلية، ووضوح وعلانية أسس التثمين، وبساطة واختصار إجراءات الإفراج الجمركي، والفحص الشامل والدقيق للعينات الخاضعة للرقابة في موقع واحد.

الإعفاءات والحوافز المتوفرة:

تتمتع المشروعات الاقتصادية في المنطقة بمجموعة من المزايا والحوافز والإعفاءات من أهمها:

- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاثين سنة ميلادية من تاريخ بدء النشاط قابلة للتجديد، ولا يسري هذا الإعفاء على المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين، والمشروعات العاملة في مجال تقديم خدمات الاتصالات والنقل البري.
- إعفاء البضائع المستوردة من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع المصدرة من المنطقة إلى الخارج من الضريبة الجمركية.
- حق الانتفاع بأراضي الدولة الكائنة في المنطقة لمدة تصل في حدها الأعلى إلى خمسين عاما قابلة للتجديد وفق القواعد التي تحددها الهيئة.
- جواز أن يكون رأسمال المشروع مملوكا بالكامل من غير العمانيين.
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشروع المنصوص عليه في قانون الشركات التجارية أو أي قانون آخر.

- الإعفاء من أي قيود على جلب وتداول وتحويل العملات الأجنبية، بما في ذلك تحويل رأسمالها المستثمر وأرباحها خارج المنطقة.
- الإعفاء من تطبيق أحكام قانون الوكالات التجارية.
- السماح للمشروعات بفتح مكاتب تمثيل تجاري لها خارج المنطقة شريطة تسجيلها وفقا لأحكام القوانين النافذة.
- السماح باستيراد كافة أنواع البضائع المسموح تداولها في السلطنة دون إذن أو تصريح أو ترخيص مسبق، ما لم تكن مصنفة كمواد متفجرة أو كيميائية فيجب أن يتبع بشأن استيرادها القواعد المنصوص عليها في القوانين والنظم ذات الصلة النافذة في السلطنة.
- تعامل البضائع التي يتم تصنيعها أو تجميعها بالمنطقة عند تصديرها إلى أي بلد أو مكان آخر خارج السلطنة معاملة البضائع المنتجة محليا.
- تسهيل تقديم كافة الخدمات اللازمة للمشروعات من خلال المحطة الواحدة، بما في ذلك خدمات التسجيل والترخيص وإنجاز معاملات التأشيرات والإقامات لغير العمانيين.

نظام المحطة الواحدة

تتولى المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تقديم مختلف الخدمات اللازمة للمشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة، ويوجد للمحطة فرعان؛ أحدهما في مسقط والآخر في الدقم.

تقوم المحطة بتقديم الخدمات التالية للمستثمرين:

- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين وتقديم التوجيه والمشورة حول الفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة وإجراءات الاستثمار.
- خدمات التسجيل التجاري التي تشمل البحث عن الاسم التجاري المناسب وحجز الاسم وتسجيل المشروع وأنشطته بالسجل التجاري وتحديث البيانات بشكل مستمر.
- إصدار تراخيص الانتفاع بأراضي المنطقة وتسجيل عقود الانتفاع.
- تحديد موقع القطعة المستثمرة بواسطة برامج نظم المعلومات الجغرافية وإصدار الرسومات المساحية (الكروكي) وتسليم علائم القطعة.
- إصدار تراخيص مزاولة النشاط في المنطقة بما في ذلك التراخيص الصناعية والسياحية والتعدينية.
- إصدار الترخيص البلدي والخدمات الأخرى ذات العلاقة بالبلدية كتسجيل عقود الإيجار.
- إصدار التصاريح البيئية المبدئية والنهائية.
- إصدار تراخيص البناء (إباحات البناء).
- إعداد التقارير الفنية للمشاريع وإصدار الموافقات.

وتسعى الهيئة جاهدة إلى أن يتم تقديم كافة الخدمات اللازمة للمشروعات من خلال المحطة الواحدة وذلك بالتنسيق المستمر مع وحدات الجهاز الإداري للدولة فيما يتعلق بالخدمات التي لا تدخل في اختصاص الهيئة، والتي من أهمها:

- طلب الحصول على شهادة الانتساب التي تصدر عن غرفة تجارة وصناعة عمان.
- طلبات تراخيص استقدام عمال من الخارج التي تصدر عن وزارة القوى العاملة.
- طلبات التأشيرات وبطاقات الإقامة التي تصدر عن شرطة عمان السلطانية.
- طلب توفير خدمة الكهرباء بواسطة شركة كهرباء المناطق الريفية.
- طلب توفير خدمة المياه بواسطة الهيئة العامة للكهرباء والمياه.
- طلب توفير خدمة الغاز بواسطة وزارة النفط والغاز وشركة الغاز العمانية.
- طلب توفير خدمة الاتصالات بواسطة شركات الاتصالات.
- طلبات تسجيل العمانيين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- طلبات الحصول على التراخيص المهنية بواسطة الجهات المختصة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ترحب هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد قامت الهيئة في عام ٢٠١٤م بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف مذكرة التفاهم إلى التنسيق بين الجهتين في مجال تخصيص قطع أراضٍ صناعية وتجارية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستثمارها وفقا لنظام عقود الانتفاع.

وبموجب مذكرة التفاهم تتولى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة الطلبات المقدمة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبين في إقامة مشروعاتهم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات من قبل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على جدية أصحابها واستيفاء مختلف المتطلبات تقوم الهيئة بتحويل الطلبات الى هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لدراسة تخصيص موقع مناسب لتلك المشاريع وذلك وفقا للإجراءات واللوائح المعمول بها في المنطقة.

كما أصدرت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في عام ٢٠١٤م القرار رقم (٨٧ / ٢٠١٤) بشأن تعزيز مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة لمشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد نص القرار على أن «تخصص الهيئة والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل والتي تعمل داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نسبة لا تقل عن (١٠٪) من إجمالي المشتريات والمناقصات للشركات المتوسطة والصغيرة»، كما نص القرار أيضا على أن «يراعى تضمين وثائق المناقصات للمشاريع الكبيرة التي تطرحها الهيئة والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل ما يأتي: أن تلتزم الشركة المنفذة بتخصيص نسبة لا تقل عن (١٠) بالمائة من قيمة المناقصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجل موقع عملها في محافظة الوسطى».

كيف تبدأ مشروعك في المنطقة؟

من أجل التسهيل على المستثمرين فإننا نضع أمامهم خمس خطوات سهلة وبسيطة تقودهم إلى تأسيس مشروعاتهم الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مع العلم أن المنطقة مهيأة لاحتضان مختلف المشروعات سواء كانت تجارية أو صناعية أو سياحية أو تعدينية وغيرها من المشروعات في القطاعات المختلفة.

الخطوة الأولى: تعرف على المنطقة والمناخ الاستثماري

يعتبر التعرف على المنطقة وموقعها الجغرافي والفرص الاستثمارية المتاحة والإعفاءات والمزايا التي يحصل عليها المستثمرون والتشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة من أولى الخطوات التي ينبغي على المستثمر القيام بها حتى يتمكن من تقييم الجدوى الاقتصادية لمشروعه بما يلائم أهدافه من الاستثمار.

ومن المناسب ضمن هذه الخطوة أن يطلع المستثمر على التشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة وخاصة: المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٧٩) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وكذلك التشريعات المنظمة للقطاع الذي يرغب الاستثمار فيه كقانون السياحة وقانون التعدين وقانون التنظيم الصناعي الموحد، واللوائح التي صدرت طبقا لهذه القوانين.

علما بأن أغلب هذه التشريعات موجودة على الموقع الالكتروني للهيئة على شبكة المعلومات العالمية: (www.duqm.gov.om).

الخطوة الثانية: وصف المشروع الاستثماري وتحديد احتياجاته

على المستثمر إعداد وصف للمشروع الاستثماري المقترح حتى يتسنى له تقييم الجدوى الاقتصادية منه ومعرفة احتياجاته، ويتضمن هذا الوصف كحد أدنى البيانات الآتية (بما يتناسب مع نوع نشاط المشروع)، وذلك حتى يتسنى له عرض المشروع على إدارة الهيئة التي ستقوم بتوجيهه إلى الفرص المناسبة المتاحة في المنطقة:

- وصف طبيعة المشروع وأهدافه ومكوناته والأنشطة والقيمة الاقتصادية المتوقع إضافتها للبلد.
- حجم الاستثمار في المشروع ومصادر تمويله.

نبذة عن المؤسسين وخبراتهم في مجال الاستثمار المقترح.

- مساحة الارض المطلوبة وكيفية استعمالها ومساحة البناء المتوقعة والمرافق التابعة للمشروع.

- الجدول الزمني للمشروع والذي يتضمن التاريخ المتوقع لبدء تنفيذ المشروع ومدة تنفيذه وتاريخ بدء التشغيل التجاري.
- الموارد البشرية التي يحتاجها المشروع خلال فترة الإنشاء وبعد التشغيل التجاري وبيان عدد العمانيين وغير العمانيين.
- تفاصيل المواد الخام التي يستغلها المشروع ومصادر الحصول عليها.
- توضيح عمليات وخدمات الإنتاج وقائمة المنتجات أو الخدمات المتوقعة ومعدلات الانتاج وفترات التشغيل.
- وسائل نقل وتداول وتخزين المواد الخام والمواد الكيماوية والوقود والمنتج النهائي.
- السوق المستهدف لمنتجات أو خدمات المشروع وطرق التسويق والتصدير.
- بيان التأثيرات البيئية المتوقعة للمشروع على الإنسان والمباني والهياكل الاصطناعية والنباتات والطير والأرض والمياه والهواء وكيفية معالجتها والتخفيف منها.
- تقدير استهلاك المشروع من الكهرباء (كيلواط/شهر)، والمياه (م٣/شهر)، والغاز (م٣/شهر).
- بيان المخلفات الناتجة عن المشروع وكمياتها المتوقعة مثل: مياه الصرف الصحي (م٣/شهر)، والمخلفات الصناعية (طن/ شهر)، والمخلفات السائلة (م٣/شهر)، والمخلفات الصلبة (طن/ شهر) مع بيان كيفية التعامل مع هذه المخلفات وأسلوب التصريف النهائي.
- بيان المخاطر الاقتصادية والفنية والإدارية المتوقعة للمشروع والإجراءات الموضوعة للتعامل مع هذه المخاطر والتخفيف منها.

الخطوة الثالثة: تحديد الكيان القانوني المناسب للمشروع

يمكن تسجيل المشروع في المنطقة ضمن أحد الأشكال القانونية الآتية:

- مؤسسة فردية جديدة.

شركة تجارية جديدة، ويمكن أن تتخذ الشركة الأشكال الآتية:

- شركة تضامن.
- شركة توصية.
- شركة محدودة المسؤولية.
- شركة مساهمة عامة أو مقفلة.
- فرع لمؤسسة فردية أو شركة تجارية محلية يكون مركز عملها الرئيسي خارج المنطقة.
- فرع لمؤسسة فردية أو شركة تجارية عالمية يكون مركز عملها الرئيسي خارج السلطنة.

الخطوة الرابعة: التحقق من الوثائق والمستندات المطلوبة حسب الشكل القانوني للمشروع:

م	الوثائق	مؤسسة فردية	شركة	فرع مؤسسة أو شركة محلية	فرع شركة عالمية
١	إثبات حجز الاسم التجاري للمشروع من خلال مكاتب سند أو مكاتب المحطة الواحدة.	√	√		√
٢	نسخة من هويات المالك أو الشركاء أو المؤسسين والمفوضين بالتوقيع.	√	√		√
٣	شهادة بنكية لإثبات رأس المال إذا زاد عن (٢٠,٠٠٠) ريال.	√	√		√
٤	نموذج التوقيع للمفوضين بالتوقيع حسب الملحق الوارد بطلب الاستثمار.	√	√		√
٥	وصف المشروع واحتياجاته (حسب الملحق الوارد بطلب الاستثمار).	√	√	√	√
٦	عقد التأسيس وفقا لنموذج الهيئة أو النموذج الذي تضعه الشركة موقعا عليه من الشركاء أو المؤسسين على ان تكون التوقيعات بذات الشكل المثبت في البطاقة المدنية، والنظام الأساسي لشركات المساهمة.		√		
٧	إذا كان احد الشركاء شخصية معنوية (شركة) يرفق محضر اجتماع الشركاء لهذه الشركة يبين في هذا المحضر مقدار حصة هذا الشريك وتحديد الشخص الذي سيوقع عنه على عقد تأسيس الشركة المزمع تسجيلها.		√		
٨	إذا كان الشريك الاجنبي شخصية معنوية (كأن تكون شركة مسجلة في الخارج) يرفق نسخة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي لهذه الشركة مصادق عليه وما يفيد تسجيله في البلد الأجنبي، مع ترجمتها إلى اللغة العربية.		√		
٩	نسخة مصدقة من النظام الاساسي او عقد تأسيس الشركة بمركزها الرئيسي مع ترجمتها إلى اللغة العربية.				√
١٠	رسالة مصدقة تؤكد مسؤولية المركز الرئيسي عن الأعمال التي يقوم بها الفرع في السلطنة مع ترجمتها إلى اللغة العربية.				√
١١	شهادة بتسجيل الشركة في مركزها الرئيسي في البلد الأم مصدقة من الجهة الخاضعة لرقابتها مع ترجمتها إلى اللغة العربية.				√
١٢	تفويض مصدق من المركز الرئيسي لمدير الفرع / مديري الفرع، للقيام بأعمال الادارة في السلطنة مع ترجمتها إلى اللغة العربية.				√
١٣	الاتفاقية المبرمة بين الشركة والجهة الحكومية المتعاقد معها ، مع خطاب من الجهة الحكومية تبين فيه رقم العقد وتاريخ بدايته وتاريخ انتهائه.				√
١٤	رسالة رسمية من مالك المؤسسة أو الشركة بطلب تسجيل الفرع والأنشطة في المنطقة.			√	
١٥	محضر اجتماع الشركاء الذي يتضمن إضافة الفرع والأنشطة. (للشركة).			√	
١٦	العقد المعدل لعقد التأسيس والنظام الأساسي. (للشركة).			√	
١٧	نسخة من الأوراق الرسمية والتراخيص الصادرة عن الجهات المختصة المعنية.			√	
١٨	إذا كان مقدم الطلب يحمل تأشيرة إقامة في السلطنة يرفق خطاب عدم ممانعة من الكفيل الحالي لتأسيس المشروع في المنطقة.	√	√		

الخطوة الخامسة: تعبئة طلب الاستثمار وتقديمه:

يمكن الحصول على نسخة من نموذج طلب الاستثمار من الموقع الالكتروني للهيئة على شبكة المعلومات العالمية: (www.duqm.gov.om) أو الحصول على نسخة منه عبر البريد الإلكتروني: (registration@duqm.com) وتعبئته بجميع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتجدر الإشارة إلى أن الخطة المستقبلية للهيئة تسعى إلى جعل التسجيل يتم إلكترونيا عبر الموقع.

يقدم الطلب إلى المحطة الواحدة للهيئة بمسقط أو الدقم من صاحب الطلب نفسه أو الممثل القانوني له مستوفيا جميع البيانات والمعلومات المطلوبة، ومرفقا به جميع المستندات، ولا يتم النظر في الطلب إلا بعد استيفاء البيانات والمستندات اللازمة والتوقيع عليه من الشخص المفوض بالتوقيع بما يؤكد صحة المعلومات الواردة فيه.

معلومات مهمة للمستثمر:

- لا يجوز للمشروع المقيد بالسجل البدء في مزاولة الأنشطة المسجلة قبل استيفاء متطلبات الترخيص النهائي الأخرى المقررة من الهيئة والحصول على شهادة ترخيص البدء في مزاولة الأنشطة والتي تصدر من الهيئة خلال (١٥) يوم عمل من تاريخ الانتهاء من المتطلبات الواردة في الموافقة المبدئية، علما بأن بعض الأنشطة تتطلب موافقات جهات أخرى وفقا للأحكام الواردة في لائحة تنظيم البيئة الاستثمارية.
- على مقدم الطلب الذي يرغب في الحصول على ترخيص بمزاولة أنشطة استشارية أو مهنية تقديم السيرة الذاتية والمؤهلات المهنية والخبرات العملية المتعلقة بمجال الاستشارات وسيتم تحويلها للجهات المختصة لأخذ الترخيص.
- ينبغي مزاولة النشاط في المنطقة خلال سنة من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان

المحطة الواحدة

بوابتك للاستثمار

المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بتسجيل المستثمرين ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة

- إعداد اتفاقيات حقوق الانتفاع والتطوير
- التسجيل التجاري والصناعي والسياحي والبيئي
- إصدار التراخيص البلدية وإباحات البناء
- إتمام عقود الإيجار وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- تقديم خدمات التأشيرات بأنواعها
- إعداد التقارير الفنية للمشاريع وإصدار الموافقات
- إصدار التراخيص العمالية

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف: 24507500 968+ فاكس: 24587400 968+
ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103 ، بريق الشاطئ - الايميل: info@duqm.com

الموقع الالكتروني: www.duqm.gov.om

كيفية الوصول إلى الدقم:

تبعد ولاية الدقم حوالي (٥٥٠) كيلومترا عن مسقط، ويمكن الوصول إليها عن طريق خط طيران مباشر عبر الطيران العماني من مسقط إلى الدقم من خلال (٤) رحلات أسبوعيا أيام الأحد والاثنين والأربعاء والخميس، ويمكن حجز رحلات الطيران عن طريق شركة سفريات المدينة.

كما يمكن الذهاب إلى الدقم عن عبر الطريق البري من مسقط إلى سناو ثم محوت ثم الدقم، وتقوم عدة شركات بتسيير رحلات من مسقط إلى الدقم عبر الحافلات المكيّفة.

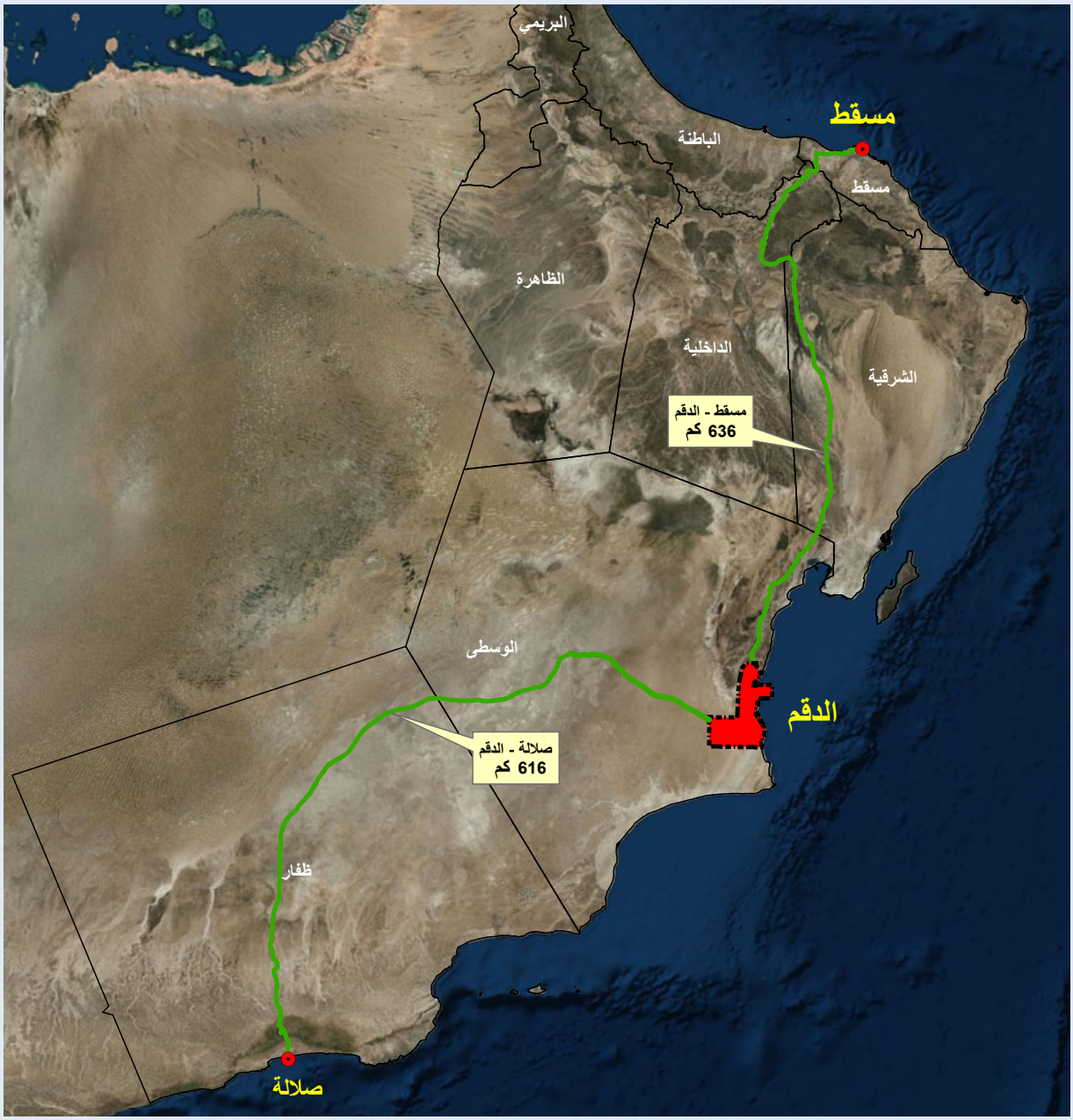

هواتف ضرورية:

المحطة الواحدة – مكتب مسقط:

رقم الهاتف: ٢٤٥٠٧٥٨٣ – ٢٤٥٠٧٥٥٦ – ٢٤٥٠٧٥٠٠

المحطة الواحدة – مكتب الدقم:

رقم الهاتف: ٢٥٢١٧٧٠٩ – ٢٥٢١٧٧١٠ – ٢٥٢١٧٧١٣

مستشفى الدقم: رقم الهاتف: ٢٥٤١٥٢٧٦.

الفنادق في الدقم:

توجد في ولاية الدقم عدة فنادق واستراحات فندقية من بينها:

فندق كراون بلازا:

رقم الهاتف: ٢٥٢١٤٤٤٤ – ٩٩٣٦٦٨١٦

فندق ومنتجع بارك ان الدقم:

رقم الهاتف: ٢٢٠٨٥٧٠٠ – ٩٤٤٥٥٦٣٢

فندق المدينة:

رقم الهاتف: ٢٥٢١٤٩٠٠ – ٩٢١٣٨٢٨٦

حجز رحلات الطيران

شركة سفريات المدينة:

رقم الهاتف: ٢٥٤٢٧٠٨٩ – ٩٨٠٤٨٣٦٩

تأجير السيارات

شركة سفريات المدينة:

رقم الهاتف: ٢٥٤٢٧٠٨٩

النقل البري:

شركة الخط السعيد: رقم الهاتف: ٢٤٧٩٨٤٧٠ .

شركة النمر السريع:

رقم الهاتف: ٩٧٨٢٢١٦٦ – ٩٧٨٢٢٢٠٥ – ٩٨٠٠٧٨٨٥

خدمات الشحن

شركة كيمجي للشحن:

رقم الهاتف: ٩٨٠٨٠٥٨٤ – ٩٨٩٠٢٣٨٤ – ٩٩٤١٩٦٢٢

❖ يضاف فتح الخط التالي للاتصالات الواردة من خارج سلطنة عمان قبل أرقام الهواتف : (٩٦٨+).

للحصول على هذا الإصدار يمكنكم التواصل مع:

دائرة الاعلام على:

الهواتف: ٢٤٥٠٧٥٧٢ ٩٦٨+
٢٤٥٠٧٥٤٠ ٩٦٨+

البريد الالكتروني:
info@duqm.com

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الرمز البريدي: ١٠٣، صندوق البريد: ٢٥

مسقط، سلطنة عمان